الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4924 | الأحد | 8 محرم 1446 هـ | 14 يوليو 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

ناقش مضامين تقرير المجلس الأعلى للتخطيط حول «تطور المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكويتي 2010 – 2024»

«الشال»: الإصلاح الاقتصادي المنشود يتطلب سياسات استباقية واعية

غياب ملحوظ لأي تقدم ملموس في تحقيق مستهدفات رؤية «الكويت 2035» وعمالة القطاع العام المواطنة ارتفعت من 74 إلى 80 بالمئة

الإنفاق الرأسمالي ارتفع بنسبة 7.7 % ولم ينفذ بالكامل في أي سنة مالية

يظل ايضا مجرد إنفاق إنشائي عالي الكلفة ولا علاقة إيجابية له بخلق فرص عمل مستدامة مواطنة ولا بإنتاج سلعي أو خدمي

تحسن طفيف في مصادر تمويل الموازنة العامة بارتفاع نصيب الإيرادات غير النفطية من 9 إلى 12 % لكن معظم الارتفاع سببه تغيير في قيود محاسبيه لا نتاج تخطيط

أحد أهداف «الرؤية» هو تعديل التركيبة السكانية إلا أن نسبة الكويتيين ضمنها هبطت حالياً إلى 30 % بينما كانت 32.1 % عام 2010

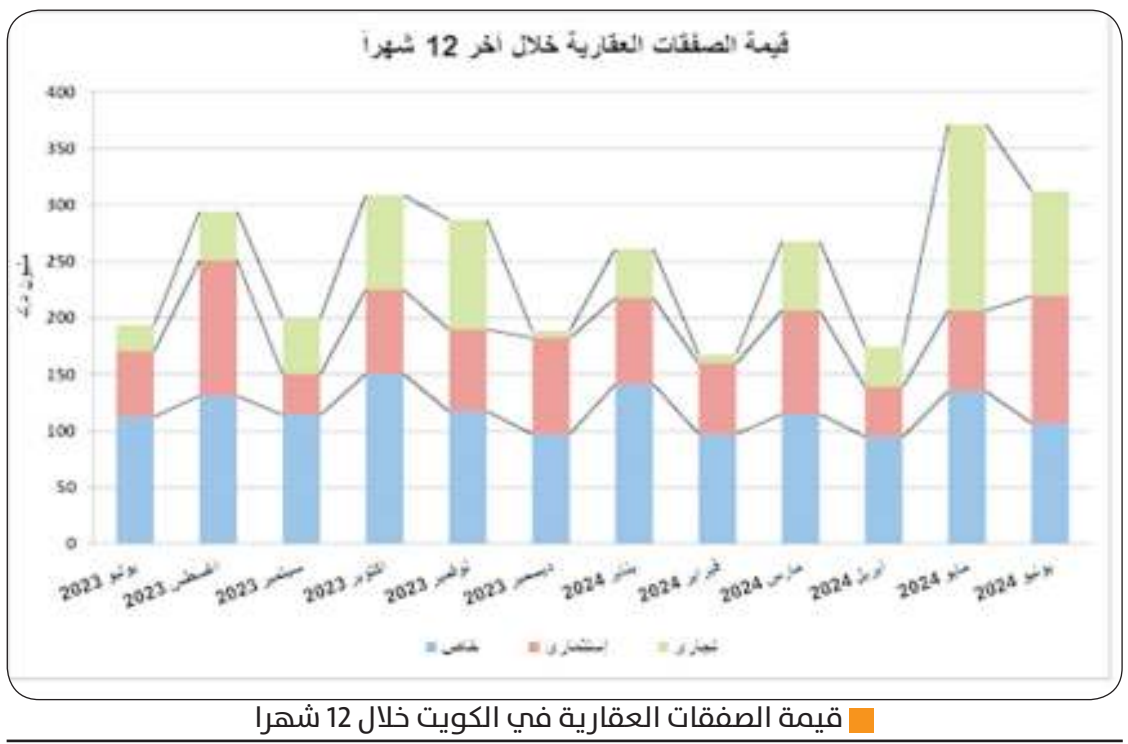

قيمة الصفقات العقارية في الكويت خلال 12 شهرا

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي راوحت ما بين 23 % – 38 % وهي ناتجة عن متغيرات سوق النفط

هناك سيل من مشروعات تنموية قادمة غالبيتها «كهرباء ونفط» تخدم متطلبات التوسع السكاني دون أي إسهام في علاج الاختلالات الهيكلية للاقتصاد

انخفاض في سيولة سوق العقار خلال يونيو الماضي مقارنة بمايو حيث بلغت جملة تداولات العقود 316.4 مليون دينار

سيولة بورصة الكويت ارتفعت بـ 31.7 % خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة مع الفترة ذاتها من 2023

أكد تقرير «الشال» المالي والاقتصادي لهذا الأسبوع، أن الأوضاع الاقتصادية القائمة في الكويت، والمعوقات التي تعترض طريق الإصلاح الاقتصادي المنشود، تتطلب «سياسات استباقية وليست وصفية لاحقة»، مستشهدا في هذا الصدد بتقرير أصدرته الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، في نهاية يونيو الماضي، حول تطور المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكويتي 2010 – 2024، ولافتا إلى أن هذا التقرير يكشف مدى غياب أي تقدم ملموس في تحقيق مستهدفات رؤية «الكويت 2035».

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير..

•الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية صدر بتاريخ 30 يونيو الفائت تقريراً للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية حول تطور المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكويتي 2010 – 2024، والتقرير في تقديرنا وصفي، وكان من المفروض أن يكون أكثر عمقاً، ولكن، يحسب له أنه أكد غياب أي تقدم ملموس في تحقيق مستهدفات رؤية الكويت 2035.

خلال تلك الحقبة، ارتفعت عمالة القطاع العام المواطنة من 74 % إلى 80 %، وراوحت حول 5 % فقط في القطاع الخاص، بينما محور الرؤية هو تفعيل دور القطاع الخاص ضمنها. والإنفاق الرأسمالي ارتفع بنسبة 7.7 % ولم ينفذ بالكامل في أي سنة مالية، والواقع أنه إلى جانب تواضع نسبة ارتفاعه، هو مجرد إنفاق انشائي عالي التكلفة منخفض الإنتاجية ولا علاقة إيجابية له بخلق فرص عمل مستدامة مواطنة، ولا بإنتاج سلعي أو خدمي، بدليل بقاء نسبة سدة الاحتياجات من الاستيراد بنسبة 90 %، وهيمنة صادرات النفط الخام على 90 % من حصيلة الصادرات، وهو أمر يقره تقرير الأمانة العامة.

ويذكر التقرير بأن هناك تحسناً طفيفاً في مصادر تمويل الموازنة العامة، حيث ارتفع نصيب الإيرادات غير النفطية ضمنها من 9 % إلى 12 %، والأرقام صحيحة، ولكن، إلى جانب الحاجة إلى 14 عام لتحقيق الارتفاع المتواضع، معظم الارتفاع جاء بسبب تغيير في قيود محاسبيه وليس نتاج تخطيط. ورغم أن أحد أهداف الرؤية هو تعديل التركيبة السكانية، إلا أن نسبة الكويتيين ضمنها هبطت حالياً إلى 30 % وفقاً للتقرير، بينما كانت نسبتهم إلى إجمالي السكان 32.1 % في عام 2010. ويذكر التقرير ما يعتبره تحسناً طفيفاً بانخفاض نسبة نفقات الرواتب والأجور في الموازنة العامة من 80 % إلى 79 %، أي 1 % فقط في 14 عام، ولكنه يقر أيضاً باستمرار انخفاض الإنتاجية، وهو أمر يحسب له.

ويقر التقرير بأن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي راوحت ما بين 23 38–% % وبمعدل 30 %، وتلك المراوحة ناتجة عن متغيرات سوق النفط ولا علاقة لها بأي مستهدف، ثم يذكر بأن هناك سيل من مشروعات تنموية قادمة من دون إشارة إلى تأثيرها المحتمل. فلا ذكر لفرص العمل المواطنة التي سوف تخلقها، ولا ربط بينها وبين الارتقاء بمساهمة القطاع الخاص في صناعة الاقتصاد، والواقع أن غالبيتها – كهرباء ونفط – تخدم متطلبات التوسع السكاني والإسكاني، ومن دون أي مساهمة في علاج الاختلالات الهيكلية الأربعة للاقتصاد.

ما نعتقده هو أن قيام الأمانة العامة بالتوصيف والمتابعة مهم، ولكن، الأهم هو مساهمتها في القيام بإسقاطات على مسار استدامة الاقتصاد في المستقبل، وسوف نعرض لنموذج لها في فقرة في تقريرنا للأسبوع القادم.

2.سوق العقار المحلي – يونيو 2024

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– «بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي» إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في يونيو 2024 مقارنة بسيولة مايو 2024، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود لشهر يونيو نحو 316.4 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 15.7– % عن مستوى سيولة شهر مايو البالغة نحو 375.4 مليون دينار كويتي، بينما أعلى بما نسبته 50.6 % مقارنة مع سيولة يونيو 2023 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 210.1 مليون دينار كويتي.

وجاءت جميع تداولات يونيو 2024 عقوداً، وبلغ عدد الصفقات لهذا الشهر 323 صفقة. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 119 صفقة وممثلة بنحو 36.8 % من الإجمالي، تلتها محافظة حولي بـ 73 صفقة ومثلت نحو 22.6 %، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 19 صفقة ممثلة بنحو 5.9 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 107 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 20.6– % مقارنة مع مايو عندما بلغت نحو 134.8 مليون دينار كويتي. وانخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 33.8 % من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 35.9 % في مايو. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 117.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات يونيو 2024 أدنى بما نسبته 9.1– % مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 218 صفقة مقارنة بـ 295 صفقة في مايو 2024، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة للنشاط نحو 491 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 457 ألف دينار كويتي في مايو، أي بارتفاع بحدود 7.4 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 112.1 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 56.3 % مقارنة بالشهر السابق «مايو 2024» حين بلغت نحو 71.7 مليون دينار كويتي. وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 35.4 % مقارنة بما نسبته 19.1 % في مايو 2024. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال آخر 12 شهراً نحو 75.6 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات يونيو أعلى بما نسبته 48.2 % مقارنة بمعدل 12 شهراً. فيما انخفض عدد صفقات هذا النشاط إلى 84 صفقة مقارنة بـ 103 صفقة في مايو، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 1.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 696 ألف دينار كويتي في مايو 2024، أي بارتفاع بحدود 91.7 %.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 93.7 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 43.0– % مقارنة مع مايو حين بلغت نحو 164.5 مليون دينار كويتي. وانخفضت نسبة مساهمتها في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 29.6 % مقارنة بما نسبته 43.8 % في مايو. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال آخر 12 شهراً نحو 59.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات يونيو أعلى بنحو 58.5 % عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 19 صفقة مقارنة بـ 20 صفقة لشهر مايو، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر يونيو نحو 4.9 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل مايو والبالغ نحو 8.2 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بحدود 40.0– %. كما تمت صفقتين لنشاط المخازن بقيمة 3.6 مليون دينار كويتي خلال يونيو 2024، مقابل صفقتين بقيمة 4.3 مليون دينار كويتي خلال مايو 2024، أي بانخفاض بنسبة 16.9– %.

•الفجوة بين أسعار الأسهم وقيمها الدفترية في بورصة الكويت

•يفترض أن تكون أسعار أسهم الشركات المدرجة في أي بورصة دالة طردية بمستوى السيولة، بمعنى أن مستوى الأسعار يفترض أن يرتفع كلما ارتفعت سيولة البورصة، وسيولة البورصة في الكويت ارتفعت بنحو 31.7 % خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2023، بعد تراجع بنحو 29.5– % في عام 2023 مقارنة بمستوها في عام 2022. وكسب المؤشر العام لبورصة الكويت في نهاية النصف الأول نحو 1.8 % مقارنة بمستواه في نهاية عام 2023، بعد أن فقد نحو 6.5– % خلال العام الماضي، وحركة المؤشر لم تعكس تماماً قوة حركة السيولة وإن كانت في نفس اتجاهها. ورغم ذلك، ليس هناك تفسير لوجود غالبية الشركات المدرجة في بورصة الكويت تعاني من وجود فجوة واسعة سالبة ما بين أسعار السوق لأسهمها، وما تسطره بياناتها المالية المراقبة والمدققة من قيم دفترية لها.

ونظرة على هوامش فروق أسعار الأسهم في السوق وقيمها الدفترية من واقع البيانات المالية المنشورة للربع الأول من عام 2024 وإقفال أسعار نهاية يونيو الفائت، أي نهاية النصف الأول، تشير إلى أن 21 شركة مدرجة أو نحو 14.5 % من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار أسهمها في السوق ضعف قيمتها الدفترية، ونحو 48 شركة أخرى أو نحو 33.1 % من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار أسهمها في السوق قيمتها الدفترية بما يراوح بين 1 % – 99 %، أي أن 69 شركة أو 47.6 % من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار السوق لأسهمها قيمة السهم الدفترية.

ما تبقى، أو نحو 52.4 % من الشركات المدرجة، تباع بخصم على قيمها الدفترية، ضمنها 38 شركة أو نحو 26.2 % من الشركات المدرجة تباع عند مستوى خصم يراوح ما بين 1 % – 29 %، و26 شركة أخرى أو نحو 17.9 % من الشركات المدرجة تباع بمستوى خصم يراوح ما بين 30 % – 49 % على قيمها الدفترية. وتعاني 12 شركة أو نحو 8.3 % من عدد الشركات المدرجة مما يمكن اعتباره فجوة شاسعة بين قيمها الدفترية وأسعار أسهمها في السوق، إذ يبلغ مستوى الخصم 50 % وأكثر.

استمرار الانحراف الكبير في سيولة البورصة بين سوقيها وضمن شركات كل سوق فيها قد يكون سبب، حيث اتجهت سيولة النصف الأول من العام الجاري بنسبة 75.1 % إلى السوق الأول، بينما عدد شركات لا يتعدى 23.4 % من عدد الشركات المدرجة، وحتى ضمنه حصدت 50 % من شركاته نحو 84.0 % من سيولته تاركة نحو 16.0 % للنصف الآخر. وبشكل عام، حظي 50 % من شركات السوقين على نحو 96.9 % من سيولة البورصة، بينما لم يحظ النصف الآخر سوى على 3.1 % من تلك السيولة. إضافة إلى أن السنوات القليلة الماضية كانت سنوات مضطربة، وتلك الفجوة ما بين الأسعار السوقية والدفترية هي خصم مخاطر البيئة العامة، إن على مستوى عنف الأحداث الجيوسياسية واتساع محاورها، أو استمرار حالة عدم الاستقرار لبيئة الأعمال المحلية، فمعدل عمر الحكومة فيها لا يتعدى 102 يوماً في السنوات الأربع الأخيرة.

4. سيولة بورصات الخليج – النصف الأول 2024

ارتفع إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع من مستوى 250.7 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2023 إلى مستوى 360.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2024، أي حققت السيولة ارتفاعاً بحدود 43.9 %. وغالبية ذلك الارتفاع جاء من ارتفاع السيولة المطلقة للسوق السعودي، بينما طال الانخفاض سيولة بورصتان وبنسب متفاوتة خلال الفترة ذاتها.

أعلى ارتفاع نسبي في السيولة كان من نصيب السوق السعودي وبحدود 72.1 % مقارنة بسيولة النصف الأول من عام 2023، بينما خالف مؤشره مسار سيولته وحقق خسائر بنحو 2.4– % مقارنة مع نهاية عام 2023. ثاني أعلى ارتفاع نسبي حققته بورصة البحرين وبنحو 31.9 %، وحقق مؤشرها مكاسب بنحو 2.7 %. وحققت بورصة الكويت ثالث أعلى ارتفاع نسبي في السيولة بنحو 31.7 %، وحقق مؤشرها العام مكاسب هي الأدنى على مستوى الإقليم وبنسبة 1.8 %. وجاءت بورصة مسقط في المرتبة الرابعة من حيث الارتفاع النسبي في سيولتها وبنحو 31.1 %، مع تحقيق مؤشرها أعلى المكاسب وبنسبة 3.8 %. وأخيراً، حقق سوق دبي أدنى ارتفاع نسبي في السيولة وبنحو 6.0 %، فيما خالف مؤشره مسار سيولته وحقق أقل الخسائر بنحو 0.7– % مقارنة مع نهاية عام 2023.

وفي الجانب الآخر، انخفضت سيولة سوق أبوظبي بنحو 21.7– %، وفقد مؤشره نحو 5.4– %. وحققت بورصة قطر الانخفاض الآخر في السيولة وبنسبة 2.6– %، وعليه فقد حقق مؤشرها أعلى الخسائر على مستوى الإقليم وبنسبة 8.0– % مقارنة مع نهاية عام 2023. ذلك يعني أن 5 أسواق في الإقليم كانت في توافق بين حركة السيولة وحركة المؤشرات، بينما خالف سوقان مسار السيولة مسار المؤشرات.

5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي «4 أيام عمل بمناسبة عطلة رأس السنة الهجرية» أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام «مؤشر الشال». وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 613.1 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 7.4 نقطة ونسبته 1.2 % عن إقفال الأسبوع الماضي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 11.4 نقطة أي ما يعادل 1.9 % عن إقفال نهاية عام 2023.

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100٪ وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 «كما في 1 أغسطس 1990».

اسم الشركة	يوم الخميس ٢٠٢٤/٠٧/١١	يوم الخميس ٢٠٢٤/٠٧/٠٤	التغير %	إقفال 2023	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	724.7	724.9	0.1	718.1	0.9
2	بنك الخليج	261.5	260.6	0.3	251.8	3.9
3	البنك التجاري الكويتي	516.0	528.4	(2.3)	534.7	(3.5)
4	البنك الأهلي الكويتي	242.7	230.8	5.2	176.8	37.3
5	بنك الكويت الدولي	239.6	232.0	3.3	184.6	29.8
6	بنك برقان	378.7	370.1	2.4	342.8	10.5
7	بيت التمويل الكويتي	3,459.2	3,390.4	2.0	3,312.4	4.4
	قطاع البنوك	768.3	747.9	2.8	720.2	6.7
8	شركة المشروعات النفطية	135.7	135.1	0.4	114.8	18.2
9	شركة الإنشاءات المالية الكويتية	999.9	996.5	0.3	921.8	8.5
10	شركة الإعمار العقارية	329.7	312.1	5.6	310.7	6.1
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	390.9	390.9	0.0	369.2	5.9
12	شركة أسواق الكويت للأوراق المالية	92.1	92.5	1.8	92.8	(0.8)
	قطاع الخدمات	278.3	278.3	1.5	263.9	5.5
13	شركة الكويت للتأمين	128.3	120.2	2.6	103.6	19.0
14	شركة المجموعة الخليجية للتأمين	1,284.1	1,312.3	(15.1)	1,491.1	(21.2)
15	شركة الأهلية للتأمين	331.2	306.4	8.1	252.5	31.2
16	شركة وربة للتأمين	182.9	179.1	2.1	124.5	46.9
	قطاع التأمين	378.3	409.8	(7.7)	404.6	(6.5)
17	شركة عقارات الكويت	467.2	468.6	4.0	369.2	22.0
18	شركة العقارات المتحدة	116.7	116.7	0.0	113.7	2.6
19	الشركة الوطنية العقارية	337.7	337.2	6.5	242.6	39.2
20	شركة المصالحة العقارية	1,878.6	1,838.6	2.2	1,518.8	3.3
	قطاع العقار	326.1	314.5	3.7	277.4	17.6
21	المجموعة للمقاولات الوطنية (القابضة)	345.3	330.2	4.6	299.0	17.6
22	شركة مجمعات الكويت	262.3	265.3	(1.1)	202.0	29.9
23	شركة الخليج للمقاولات والصناعات الكيميائية	697.1	671.1	4.3	533.4	31.7
	قطاع الصناعة	306.1	294.8	3.8	285.6	19.4
24	شركة أسمنت الكويتية الوطنية	768.3	849.6	(9.5)	751.4	2.3
25	شركة الخليج للكابلات الكهربائية	2,243.8	2,150.3	4.3	3,865.7	(41.9)
26	شركة الصناعات المتحدة	466.0	444.9	3.3	543.9	(14.3)
27	شركة مرغوم الكويتية (ش.م.ك.)	95.0	94.5	1.4	29.6	18.2
	قطاع الخدمات	877.0	866.4	2.8	1,264.0	(30.6)
28	شركة علي الحمراني العقارية	99.2	99.0	(0.3)	101.4	(3.3)
	قطاع الأغذية	437.6	437.6	(0.0)	434.8	0.7
29	شركة المخازن العمومية	640.1	640.1	0.0	699.0	(8.4)
	الشركات غير الكويتية	178.3	178.3	0.0	181.3	(1.7)
	مؤشر السوق	613.1	606.7	1.2	601.7	1.9

جدول مؤشر الشال لـ 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت